

Distr.: Limited  
4 December 2009  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٠ من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

لأغراض التنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد محمد شريف ديالو (غينيا)، بناء على  
مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.26

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١  
و ٢٣٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ  
٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤  
و ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ١٨٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر  
٢٠٠٧ وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨  
وإلى قرارها ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وغيرها من القرارات  
ذات صلة بالموضوع،

وإذ تلاحظ أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات  
ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية، والتنوع الثقافي واللغوي، والتقاليد والأديان،  
وأن يشجع على احترام كل ذلك، وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ  
أيضا أن عمليات تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه على  
النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق



بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة<sup>(١)</sup> سوف تزيد من إغناء مجتمع المعلومات،

**وإذ تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين أقرتهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣<sup>(٢)</sup> كما اعتمدهما الجمعية العامة<sup>(٣)</sup>، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين أقرتهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup>، واعتمدهما الجمعية العامة<sup>(٥)</sup>،**

**وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٦)</sup>،**

**وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي<sup>(٧)</sup>،**

**وإذ تؤكد ضرورة تقليص الفجوة الرقمية وكفالة أن تتاح للجميع إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،**

**وإذ تُسلم بأهمية ولاية منتدى إدارة الإنترنت، باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، تناقش فيه شتى المسائل، من بينها مسائل السياسات العامة المتعلقة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت بغية تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطورها، وإذ تكرر أن جميع الحكومات عليها أن تضطلع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها التي تشمل الإدارة الدولية للإنترنت وكفالة استقرار الإنترنت وأمنها واستمرارها، وليس المسائل التقنية والتشغيلية اليومية، التي لا تؤثر في مسائل السياسة العامة الدولية،**

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول، والتصويب، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

(٢) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٣) انظر القرار ٢٢٠/٥٩.

(٤) انظر A/60/687.

(٥) انظر القرار ٢٥٢/٦٠.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

(٧) A/64/64-E/2009/10.

**وإذ تحيط علماً** بالمناقشات التي جرت خلال الاجتماع الرابع لمنتدى إدارة الإنترنت المعقود في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بشأن مستقبل المنتدى الذي رحب عموماً بتجديد ولايته وأقر بضرورة مواصلة المناقشة بشأن تحسين أساليب عمله؛

**وإذ تشير أيضاً** إلى الاجتماعات الأولى والثاني والثالث والرابع لمنتدى إدارة الإنترنت، المعقودة في أثينا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وفي حيدر أباد، الهند، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وفي شرم الشيخ، مصر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على التوالي، وإذ ترحب بعقد الاجتماع الخامس للمنتدى في فلنوبس عام ٢٠١٠،

**وإذ ترحب**، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بمؤتمري القمة لوصول أفريقيا بالإنترنت اللذين عقدا في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ والقاهرة في أيار/مايو ٢٠٠٨، وبمؤتمري القمة لوصول رابطة الدول المستقلة بالإنترنت المعقود في مينسك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وهي مبادرات إقليمية ترمي إلى تعبئة موارد بشرية ومالية وتقنية لتتجهل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

**وإذ تقر** بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمحافظة في الوقت نفسه على ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

**وإذ تشير** إلى مساهمة التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية في أعمال لجنة تسخير العمل والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

**وإذ تشير أيضاً** إلى الدورة الثانية عشرة للجنة، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، وإلى اجتماع ما بين الدورات الذي عقدته اللجنة في جنيف في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،

**وإذ تحيط علماً** بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

**وإذ تشدد على أن إمكانات التنمية التي ينطوي عليها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحول بعد إلى حقيقة ملموسة بالنسبة لغالبية الفقراء، وإذ تؤكد ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية،**

**وإذ تسلّم بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بزيادة إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،**

١ - **تسلّم بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بإمكانها توفير حلول جديدة لتحديات التنمية، وخاصة في سياق العولمة، وبوسعها تشجيع النمو الاقتصادي، والقدرة على المنافسة، والوصول إلى المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، مما يساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد العالمي؛**

٢ - **تؤكد الدور المهم للحكومات في صياغة السياسات العامة وفي توفير الخدمات العامة التي تتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل، منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على أساس نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعما لجهود التنمية الوطنية؛**

٣ - **تسلّم بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛**

٤ - **تسلّم أيضا بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وأن هناك حاجة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدققها، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير القدر الكافي من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛**

٥ - **تسلّم كذلك بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات ضمن نطاق عريض من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛**

٦ - **تعترف** بأن هناك فجوة بين الجنسين باعتبارها جزءاً من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وحصول المرأة على التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٧ - **تشير** إلى ما أُدخل على آليات التمويل من تحسينات وابتكارات، بما في ذلك إنشاء صندوق التضامن الرقمي، وهو صندوق طوعي، كما ذُكر في إعلان مبادئ جنيف<sup>(٢)</sup>، وتدعو، في هذا الصدد، إلى تمويله عن طريق التبرعات؛

٨ - **تسلم** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة عن طريق التعاون الثلاثي، يمكن أن يكون أداة مفيدة لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٩ - **تشجع** على تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف<sup>(٢)</sup> وتونس<sup>(٤)</sup> للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق، منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المحافل المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١٠ - **ترحب** بالجهود التي تضطلع بها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، لتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي سنوياً، كمحفل في إطار متابعة القمة العالمية بغية تشجيع العمل على قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم،

١١ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد؛

١٢ - **تلاحظ** تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٩ من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتيسير الحوار بين الجهات الفاعلة المنفذة لمسارات عمل القمة العالمية، وتدعو المنظمين إلى الإشراف التام للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في

الأعمال التحضيرية لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٠، المقرر عقده بجنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠؛

١٣ - **تقر** بالحاجة الماسة إلى تسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع، في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من التنمية وحافزا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - **تقر** بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات باعتباره آلية مشتركة بين الوكالات لمجلس الرؤساء التنفيذيين مكرسة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

١٥ - **تدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن ينظر في تقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت<sup>(٨)</sup>؛

١٦ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى دعم المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة من البلدان النامية في الاجتماعات التحضيرية لمنتدى إدارة الإنترنت وفي المنتدى نفسه في عام ٢٠١٠؛

١٧ - **تشجع** الدول الأعضاء، والقطاع الخاص، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على النظر في تعزيز أمانة منتدى إدارة الإنترنت في سبيل دعم أنشطته وعملياته، وفقا لولايته، بوسائل منها توفير أموال إضافية، حيث يكون ذلك ممكنا، للصندوق الاستمائي دعما للأمانة؛

١٨ - **تطلب** إلى اللجنة أن تقوم، خلال دورتها الثالثة عشرة التي ستعقد في منتصف المدة قبل الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٥، بتنظيم مناقشة موضوعية للتقدم المحرز على مدى خمس سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية، بما في ذلك النظر في طرائق تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها، وتدعو جميع الميسرين وأصحاب المصلحة إلى مراعاة ذلك عند المشاركة في تلك الدورة؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن حالة تنفيذ ومتابعة هذا القرار.